



أكد مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة على أهمية إنشاء طرق قياس وإبلاغ وتحقق تتسم بالشفافية والمصادقية وتجنب العدّ المزدوج.

ذكر مندوب أوروغواي أن المعهد الأمريكي لبحوث تغير المناخ مستعد للتعاون مع الاتفاقية الإطارية.

أشار مندوب مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية إلى أن التمويل طويل الأجل لا يجب أن ينحصر في 100 مليار دولار سنوياً، ودعا إلى مناقشة منهج استراتيجي للتمويل ويشمل تناول مصادر التمويل والتوقع والدقة والثبات وطرق تقديم التوسع المطلوب في التمويل للبقاء تحت حد 2 درجة مئوية.

اقترح مندوب بنما الاستفادة من صندوق التكيف.

تمويل المناخ طويل الأجل: دعا بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.. دعا الأطراف إلى النظر في ملخص ورشة العمل التي عقدت أثناء الدورة حول تمويل المناخ طويل الأجل في عام 2014 (FCCC/CP/2014/3) وتقديم التوجيه نحو تنظيم ورش العمل المستقبلية.

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل: قدم الرئيسان المشاركون ستيفان شواجر (سويسرا) وديان بلاك لاين (انتيجو وباربودا) التقرير (FCCC/CP/2014/5 and Add.1).

تقرير الصندوق الأخضر للمناخ إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه للصندوق الأخضر للمناخ: قدم أيمن الشاذلي (السعودية) الرئيس المشارك لمجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ التقرير (FCCC/CP/2014/8).

تقرير مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه لمرفق البيئة العالمية: قدم شيزوروا أوكي، مرفق البيئة العالمية، التقرير (FCCC/CP/2014/2 and Add.1).

المراجعة الخامسة لآلية التمويل: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف هذا البند FCCC/CP/2014/5 و FCCC/CP/2013/INF.1.

النظر في مقترحات الأطراف حول المادة 17 من الاتفاقية الإطارية: سوف يتم النظر في هذا البند FCCC/CP/2009/3-7 و FCCC/CP/2010/3 خلال الجلسة الختامية.

النظر في مقترحات الأطراف لتعديل الاتفاقية الإطارية بموجب المادة 15: المقترح المقدم من الاتحاد الروسي: سيتم تيسير المشاورات غير الرسمية بواسطة أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو).

مقترح من بابوا غينيا الجديدة والمكسيك: سيتولى المشاورات غير الرسمية كلاً من أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو).

الأمر الإداري والمالية والمؤسسية: اتخاذ القرارات في عملية الاتفاقية الإطارية: الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، أشار توماز كروسزكو

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ في ليما:

الأربعاء 3 ديسمبر/كانون الأول 2014

في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/كانون الأول تم مرة أخرى عقد الجلسات العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل وذلك لافتتاح بنود جدول الأعمال. كما قام فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمناهج ديريان للعمل المعزز بالنظر في عناصر التكيف والتمويل وذلك في جلسات متوازية، ثم قام بالنظر في عنصر التخفيف بعد الانتهاء من التكيف.

الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف

تنظيم العمل: تواريخ ومقار الدورات القادمة: سوف يتولى فيكتور مونز (بيرو) التشاور مع الأطراف حول تواريخ ومقار الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف العامل التي ستعقد في أفريقيا، و الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف العامل التي ستعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ آلية التكنولوجيا: الربط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية في الاتفاقية الإطارية: سيتم تيسير المشاورات غير الرسمية بواسطة كارلوس فولر (بليز) وألفريد مور (النمسا).

الأمر المتعلقة بالتمويل: تولى بولجار فيدال، رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف تقديم هذا البند، ودعا الأطراف إلى تناول البنود الفرعية حول تمويل المناخ طويل الأجل، وتقارير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، والمراجعة الخامسة لآلية التمويل.

سيتم عقد فريق اتصال حول تمويل المناخ طويل الأجل وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، وسيتولى رئاسة هذا الفريق بالمشاركة كلاً من توسي مبانو مبانو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وداني دروين (كندا). كما سيتم عقد فريق اتصال حول تقارير الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، والمراجعة الخامسة للآلية المالية، وسيتولى رئاسة هذا الفريق بالمشاركة كلاً من أيمن الشاذلي (السعودية) وستيفان شواجر (سويسرا).

وفيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، دعا مندوب زامبيا إلى الإسراع في إجراءات الوصول المباشر لمدفوعات الأموال بالإضافة إلى تأييد ودعم الجهات الوطنية.

نادى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بدراسة احتياجات الدول النامية إذا ما تم العمل على تحقيق التحول من "الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر".

عرض مامادو هوناديا (بوركينافاسو) رئيس مجلس إدارة صندوق التكيف أنشطة الصندوق وطلب من الأطراف أن تقدم التوجيه حول خيارات تعبئة التمويل المناسب والمستدام والمتوقع للصندوق.

ذكر مندوب زامبيا أن العديد من الدول تعمل حالياً على اعتماد العديد من الكيانات الوطنية، ودعا إلى مراجعة المتطلبات وتبسيطها وتعزيزها في ذات الوقت. أكد مندوب أوروغواي أن هذا الصندوق هو الصندوق الوحيد الفعال لتمويل التكيف ولا يجب أن تتسبب الآليات الجديدة في إهماله. سوف تتولى سوزانتي سيتوروس (أندونيسيا) وأنا فورنلس دي فروتس (إسبانيا) رئاسة فريق الاتصال.

الأمر التنظيمية: موقف التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: ذكرت كريستيانا فيجوريس أمين الاتفاقية الإطارية أن تعديل الدوحة قد حصل على 19 صكاً للقبول، وأشارت إلى أنه يتطلب 125 تصديق آخر حتى يدخل حيز التنفيذ. ودعت المسؤولين عن التصديق على التعديل إلى الإسراع في العملية حتى يمكن للأداة الوحيدة الملزمة قانوناً بموجب الاتفاقية أن تستمر.

أعلن مندوب غويانا وبالاو عن قيامهما بالتصديق على تعديل الدوحة وأنها سوف يقدمان صك القبول على الفور.

ذكر مندوب بوليفيا عن مجموعة الـ77/الصين أن المجموعة تتوقع أن تقوم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بإعادة النظر في التزاماتها وأن تقوم ببذل كل الجهود الممكنة لزيادتها بحيث يتم إلغاء فجوة التخفيف لما قبل 2020.

سوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل القيام بالمشاورات غير الرسمية.

تقرير اجتماع الدائرة المستديرة الوزاري رفيع المستوى حول زيادة

طموح التزامات بروتوكول كيوتو: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/3).

اقترح مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين ومندوبو الصين وكوبا وجنوب أفريقيا ومصر والهند والعراق والسعودية أن ينظر فريق الاتصال في كيفية متابعة اجتماع الدائرة المستديرة رفيع المستوى الذي عُقد في الدورات الأربعين للهيئات الفرعية.

أشار مندوب الصين إلى أنه لم يتم التعهد بالتزامات لزيادة الطموح في اجتماع الدائرة المستديرة، وأكد على أن زيادة الطموح ضروري لبناء الثقة. ذكر مندوبو أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي أنهم غير مستعدين للموافقة على فريق اتصال في هذا الوقت.

ذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي سيقوم باستكمال التصديق على تعديل الدوحة في أقرب وقت ممكن في 2015.

أكد مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة على أهمية بروتوكول كيوتو كأداة مبنية على القواعد وشددت على ضرورة عدم التراجع في الالتزامات. أبدى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة .. أبدى أسفه على أن الاتحاد الأوروبي لم يقم بعد بالتصديق على تعديل الدوحة.

سوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل المشاورات غير الرسمية حول كيفية المضي قدماً.

فريق الاتصال

مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل: الأمور المتعلقة بآلية التنمية

النظيفة: أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد برئاسة كلاً من كاركو برجلاند (فنلندا) وجيفري سبونر (جامايكا) سلطت الوفود الضوء على عدة أمور من بينها: زيادة تشجيع الأطراف وأصحاب المصلحة على استخدام آلية التنمية النظيفة، وتحليل آلية التنمية النظيفة كأداة تخفيف مفيدة، والاستمرار في هذه الآلية لما بعد 2020، ومعايير تسجيل موحدة ودعم الآلية للسماح بالإلغاء الطوعي. حث مندوبو المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة الأطراف على تناول حقيقة أن مشروعات آلية التنمية النظيفة

(بولندا) إلى المشاورات حول هذا الموضوع أثناء الدورة الأربعين للهيئة الفرعية وأشار إلى أهمية هذه المشاورات في بناء الثقة. وذكر أنه لم يكن هناك رؤية عامة حول الحاجة إلى نتيجة أو مخرجات رسمية. اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف إنشاء فريق اتصال.

ذكر مندوبو السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والعراق والصين أنهم يفضلون المشاورات غير الرسمية وعارضهم في ذلك مندوب الاتحاد الروسي. قدم مندوب الاتحاد الروسي مسودة القرار (FCCC/CP/2014/CRP.1). وأشار إلى أهمية مرحلة التفاوض ونحن في طريقنا إلى مؤتمر باريس. وسوف تقوم الأطراف المهتمة بالتشاور بصورة غير رسمية حول كيفية المضي قدماً إلى الأمام.

الأمر الأخرى: التعليم وزيادة الوعي: أشارت مندوبية بولندا إلى المبادرة المشتركة بين بولندا وبيرو حول الإعلان الوزاري التعليم وزيادة الوعي أثناء الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. وطلبت تضمين هذا الموضوع في جدول الأعمال ضمن البنود الأخرى.

رحّب مندوبو المكسيك والاتحاد الأوروبي وجمهورية الدومينيكان بهذه المبادرة. وسوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف التشاور حول هذا الموضوع.

الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في

بروتوكول كيوتو

القضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/5).

دعا هيو سيلبي (باربادوس) رئيس المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة .. دعا الأطراف لتجديد التزاماتها نحو آلية التنمية النظيفة وذلك عن طريق الاعتراف بقوتها فيما يتعلق بالتمويل المبني على النتائج.

اقترح مندوب زامبيا الإصلاح المستمر لعمليات آلية التنمية النظيفة لتحقيق النتائج المرجوة عن طريق تناول الشفافية والمساءلة والعمليات المبسطة لاعتماد المشروعات. ذكر مندوب البنك الدولي أن آلية التنمية النظيفة تقوم بتوجيه تمويل المناخ المبني على النتائج إلى القنوات المعنية بفعالية ودعا الأطراف إلى استخدام آلية التنمية النظيفة في المستقبل القريب للمساعدة في الحفاظ على هذه الآلية.

ذكر مندوب السنغال أن إصلاح آلية التنمية النظيفة من الأمور الهامة للدول النامية وبصفة خاصة أفريقيا وأشار إلى أنهم قد استفادوا حتى الآن بالقليل جداً من هذه الآلية.

سوف يتولى جيفري سبونر (جامايكا) وماركو برجلاند (فنلندا) رئاسة فريق الاتصال.

الأمر المتعلقة بالتنفيذ المشترك: قدم بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/4)، ذكر

بيوتر دومبرويكي (بولنده) رئيس اللجنة الإشرافية للتنفيذ المشترك أن أنشطة التنفيذ المشترك تشهد تقلصاً كبيراً وأشار إلى أن آليات مثل التنفيذ المشترك ستكون هامة لتحقيق المزيد من طموح التخفيف. وحث الأطراف على اتخاذ قرارات في ليما بهدف حماية التنفيذ المشترك.

سوف يتولى يابو أوسافو (غانا) وديميتار نيكوف (فرنسا) رئاسة فريق الاتصال.

تقرير لجنة الالتزام: قدم روانا هابنس (ترينيداد وتوباغو) رئيس لجنة الالتزام تحديثاً عن أنشطة اللجنة المنعقدة فيما بين الدورات وأحيط مؤتمر الأطراف العامل علماً بهذا التقرير (FCCC/KP/CMP/2014/2).

صندوق التكيف: تقرير مجلس إدارة صندوق التكيف: قدم بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/6).

واعترض مندوب جنوب أفريقيا على تحديد ما يلي: كيفية تضمين آلية التمويل القائمة ونظام القياس والإبلاغ والتحقق بالاتفاق الجديد، ونطاق الموارد اللازمة للاحتفاظ بزيادة درجة الحرارة عند معدل أقل من "المستهدف"، والجهات المساهمة وكيفية تقديم المساهمات، ومصادر التمويل.

ودعا مندوب الصين إلى إقرار أن التعاون بين بلدان الجنوب لا يعد التزاما على عاتق الأطراف؛ واقترح مع مندوبي الهند والجزائر تعزيز حشد وتوفير التمويل ليس "بالتنسيق مع" المساعدات الإنمائية الرسمية، بل "بالإضافة إلى" تلك المساعدات الإنمائية الرسمية. ودعا مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، إلى تضمين إشارة إلى الحرجة وإطار وارسو بشأن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية. **التكيف:** خلال الجلسة الصباحية حول التكيف، استمرت الأطراف في تبادل الآراء ووجهات النظر حول الورقة المحدثة غير الرسمية بشأن العناصر (ADP.2014.11.NonPaper).

وفيما يتعلق بالجوانب العالمية طويلة الأجل للتكيف، لم يدعم مندوبو أستراليا ونيوزيلندا الربط بين طموحات التخفيف واحتياجات التكيف ودرجة الحرارة العالمية المستهدفة والتمويل، حيث اعترض مندوب نيوزيلندا على وضع هدف عالمي بشأن التكيف. وأيد مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نمواً، وضع هدف طويل الأجل، مشيراً إلى أن الإجراءات المتعلقة بالتكيف تعتمد على التخفيف والحد الخاص بدرجة الحرارة العالمية. وأكد مندوب السعودية، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب الأرجنتين على الحاجة إلى ربط التكيف بسبل التنفيذ. وشدد مندوب غانا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، على ضرورة أن تكون أبعاد هدف التكيف كمية ونوعية. وطلب مندوب إيران الإشارة إلى نقل التكنولوجيا. وأوضح مندوب الولايات المتحدة أن "الالتزامات الفردية الشاملة" تنطوي على قيام كل طرف باتخاذ إجراءات تكيف معززة يتم إدراجها ضمن عمليات التخطيط الوطنية.

وفيما يتعلق بالالتزامات والمساهمات، أعرب مندوب أقل البلدان نمواً عن تشككه بشأن "الالتزامات" أو "المساهمات". وفضل مندوب الدول النامية المتقاربة فكراً مصطلحي "التزامات" و"إجراءات"؛ وأكد مع مندوب جنوب أفريقيا وآخرين على الحاجة إلى التفاوت التمايز. واعترض مندوبو أستراليا ونيوزيلندا على المنهج "الذي ينقسم إلى قسمين". وأكد مندوب الهند على ضرورة أن يكون تحديد المساهمات حسب كل دولة. وأيد مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الإشارة إلى البلاغات الوطنية وتقارير التحديث كل عامين من أجل نقل الالتزامات، مؤكداً على الحاجة إلى الاستفادة من إجراءات إعداد التقارير الحالية. وفضل مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، سبل إعداد التقارير القائمة التي لا تضع أعباء على كاهل أي دولة وتبشر التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، فضل مندوب أقل البلدان نمواً آلية القياس والإبلاغ والتحقق لضمان تحقيق مستوى من الدعم يتناسب مع احتياجات التكيف. وحث مندوب الدول النامية متقاربة التفكير ومندوب جنوب أفريقيا من فرض أعباء إضافية على البلدان النامية.

وحول تبادل المعلومات والمعارف والدروس المستفادة، أكد مندوبو الصين وإيران على الفجوة المعرفية بشأن تنفيذ التكيف. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، اقترح مندوب أقل البلدان نمواً إنشاء مركز تبادل معلومات لمساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى أفضل تكنولوجيات التكيف، وسجل خبراء التكيف الدوليين، واقترح أيضاً مع مندوب تيمور ليشتي إقامة مراكز إقليمية للتكيف.

وحول الخسائر والأضرار، أكد مندوبو تحالف الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية وغيرهم، رغم معارضة مندوب أستراليا، على ضرورة أن تصبح عنصراً مستقلاً ضمن الاتفاق الجديد. واعترض مندوب نيوزيلندا على إعادة تفسير قرار وارسو بشأن الخسائر والأضرار.

واقترح مندوب أقل البلدان نمواً إنشاء وحدة تنسيق عمليات التشرذم الناجمة عن تغير المناخ ووضع آلية للتعامل مع الأحداث المتباطئة، بما في ذلك نظام التعويضات. وذكر مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أن المناقشات حول الخسائر والأضرار سابقة لأوانها لحين ظهور النتائج بشأن اللجنة التنفيذية.

لا تزال تواجه الفشل في احترام حقوق الإنسان بصورة كاملة. نادى مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة بعدة أمور من بينها التقدم في مراجعة الأساليب والإجراءات، والاستمرار في تطوير خطط الأساس الموحدة، وتبسيط عملية الاعتماد. سوف يتولى الرئيسان المشاركان إعداد نص مسودة قرار.

البند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديريان للعمل المعزّز: استمرت الوفود في البحث عن توضيح وتبادل وجهات النظر حول القسم الخاص بالتمويل في الورقة غير الرسمية

(ADP.2014.11.NonPaper) والتي اعترض عليها مندوب نيكاراغوا والعديد من الدول النامية "حيث أنها بعيدة كل البعد عن الاتفاقية الإطارية وعن القرارات السابقة". سلط مندوب إندونيسيا الضوء على الحاجة إلى ضمان الالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية في الاتفاق بأكمله، ويتضمن ذلك القسمين المعنيين بالتمويل والتعاون ودعم التنفيذ.

أبدى مندوب مالوي نيابة عن أقل البلدان نمواً أسفه على أن النص الخاص بـ "تشجيع الإشارات السياسية من الحكومات" لا يتناول تقديم تمويل المناخ. وصف مندوب نيوزيلندا السياسات "السليمة" والبيئات التمكينية بأنها شروط مسبقة للتدفقات الفعالة لتمويل المناخ. اقترح مندوبو النرويج وسويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على مجموعة متنوعة من المصادر.

اختلفت وجهات النظر حول التفاوت والتمايز في الالتزامات، ودعا مندوب اليابان إلى تشجيع "كل الأطراف التي تستطيع القيام بذلك" لتقديم التمويل. اعترض على ذلك مندوبو الهند والصين وطالبا بدلاً من ذلك الإشارة فقط إلى الدول المتقدمة وتلك المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية الإطارية.

سلط مندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ77 والصين، الضوء على الفجوات في تنفيذ الالتزامات بمقتضى الاتفاقية ودعا أيضاً إلى تعزيز الدعم. وأكد مندوب كولومبيا على الإشارة إلى قيادة البلدان المتقدمة بموجب الاتفاقية، وأشار مندوب البرازيل إلى الخلط ضمن النص بين حشد التمويل والدعم لصالح البلدان النامية.

ودعا مندوبو الصين والهند إلى حذف النص الذي يقترح قيام "الأطراف بحشد وتوفير الموارد المالية بأسلوب قادر على التكيف بصورة فعالة مع واقع التغيرات ومع التطورات والاحتياجات المستقبلية". وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أن "المسؤوليات والقدرات المتطورة" تسجل مدى النمو في معدلات الرخاء وانبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية، مشيراً إلى أن بعض تلك البلدان تتمتع حالياً بمزيد من الرخاء والازدهار مقارنة ببعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وأكد مندوب جمهورية كوريا على أهمية المبادئ التوجيهية العملية، بما في ذلك: منهج متوازن للتمويل ويكون على نفس المستوى مع منهج التكيف والتخفيف، ومنهج عملي لتعبئة التمويل من خلال القطاعين العام والخاص، وخلق التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية المختلفة.

وأكد مندوبو مصر وباراغواي على ضرورة أن يأتي التمويل المناسب والمتوقع بصفة رئيسية من خلال الموارد العامة. واقترح مندوبو الجزائر أن يكون "التمويل المناسب والذي يمكن توقعه للتكيف" "إضافياً" أيضاً. ورأى مندوبو الاتحاد الأوروبي واليابان أن وصف التمويل باعتباره "مناسباً ويمكن توقعه" يمثل إشكالية ومعضلة، رغم معارضة مندوب إكوادور.

وسعى مندوب مصر وراء استيضاح نطاق التمويل ودعم أهداف التمويل المقدر كمياً لضمان إمكانية توقع حجم ذلك التمويل. وعارض مندوبو النرويج والاتحاد الأوروبي واليابان الالتزام المسبق بالدعم المقدر كمياً بما يتناسب مع حجم الطموحات التي تعكسها أهداف التكيف والتخفيف، حيث أشار مندوبو الاتحاد الأوروبي إلى تلك الخطورة باعتبارها "خطأ أحمر". وأكد مندوب كولومبيا على الحاجة إلى إدراج إمكانية توقع حجم التمويل ضمن الاتفاقية الجديدة.

اعترض مندوب اليابان على حذف نص يقترح إقرار "زيادة منتظمة" في حجم التمويل. وفضل مندوبو الاتحاد الأوروبي أن يكون هناك "تحديث" منتظم، بدلاً من "الزيادة" المنتظمة.

اقترح مندوب الصين نصاً يتضمن عدة أمور من بينها اتخاذ قرار حول ضمان معاملة متوازنة وشاملة بين عناصر التخفيف والتكيف وسُئل التنفيذ، وشفافية العمل والدعم في نص التفاوض الخاص باتفاق 2015. ونادى بأن يتم التأكيد على التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والإجراءات القائمة بموجب الاتفاقية، وبروتوكول كيوتو، والنتائج المتفق عليها طبقاً لخطة عمل بالي وبصفة خاصة للأطراف من الدول المتقدمة ومدى أهميته لتبني اتفاق 2015.

وبالإشارة إلى المقترح المقدم من مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أعرب مندوب سويسرا عن عدم استعداده لتحديد هيكل معين للاتفاق الجديد في هذه المرحلة.

أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوضوح في ذكر المجالات المواضيعية المحددة في المقرر 1/ م أ 7- (إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز) وأشار إليها بأنها "جوانب العمل" إذا كان ذلك من شأنه أن يساعد في التأكيد على أنها سوف يتم تناولها في اتفاق 2015.

واستجابة لطلب الاتحاد الروسي لإضافة الإشارة إلى المادة 17 من

الاتفاقية الإطارية (البروتوكولات)، أشار مندوب الولايات المتحدة

الأمريكية إلى أن ذلك ينطبق فقط على البروتوكول، بينما يسمح بمنهاج

ديربان بالعديد من المسئوليات فيما يتعلق بالصلك الذي يتم إعداده.

وفيما يتعلق بنقطة نظام، دعا مندوبو العديد من الأطراف ومنهم جنوب

أفريقيا ومصر ونيجيريا وكوبا والصين إلى عرض النص على الشاشة

وتأمل الأطراف في الاقتراحات المحددة بحيث يمكن فهم مقترحات

الأطراف والسماح للدول النامية بالمشاركة على قدم المساواة. عبر مندوب

الولايات المتحدة الأمريكية عن تفضيله للاستمرار في القراءة العامة للنص

لتحديد "القضايا الرئيسية في المفاوضات". اقترح مندوب توفالو تكوين

"فريق أصدقاء الرئيس" للوصول إلى اتفاق حول سُئل المُضي قدماً ووافقت

الأطراف على ذلك. واجتمع الفريق في المساء.

في الأروقة

اشتركت الوفود يوم الأربعاء في "العمل الفعلي" سواء في جلسات فريق

الاتصال الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل

المعزز حول مختلف العناصر الخاصة بالاتفاق المستقبلي، أوفي العديد من

الاجتماعات الخاصة بالهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية

والتكنولوجية. لاحظ عدد كبير من أعضاء الوفود النمط "الجديد" لإدارة

فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية حيث ينتهي الرؤساء من العمل

في الوقت المحدد ثم يتم إرسال الأطراف للتشاور فيما بينها.

ومع ذلك فإن هذا التفاؤل قد انحسر بسبب الشعور بنقص الثقة المتبادلة بين

الأطراف. وبعد وضوح مواقف ونقاط الاختلاف، بدأ الشعور بالإحباط

يزداد في الأروقة حيث عبر العديد من أعضاء الوفود من قلقهم إزاء التقدم

البطيء في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

وفي الفريق المعني بالتمويل، تم مطالبة بعض الأطراف التي ترى أن

كلمتي "مناسب" و "يمكن توقعه" من الصفات التي يمكن أن تنسب في

مشكلات.. تم مطالبتهم بشرح "كيف يمكن للتمويل غير المناسب والذي لا

يمكن توقعه أن يُعزز من العمل المناخي". وعبر أحد أعضاء الوفود

المحنيين عن وجهة نظر وشاركه فيها العديد من الأعضاء حيث أشار "

نحن نعرف موقعنا، ولقد حان الوقت لتجاوز أسلوب تبرير المواقف ونقوم

ببناء الجسور".

وفي جلسة بعد الظهر الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج

ديربان للعمل المعزز، تم التصدي لمقاومة بعض الأطراف للعمل على نص

مسودة القرار على الشاشة باقتراح للاستمرار في المفاوضات غير الرسمية

باللغة الإسبانية. عبر أحد أعضاء الوفود عن تذمره وقال "يجب على

الأطراف أن تعمل على بناء الثقة والاطمئنان ليس فقط من أجل الوصول

إلى قرار ملزم حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني في ليما

ولكن لكي تستطيع أيضاً إحراز تقدم نحو باريس".

وانعقدت مشاورات غير رسمية بعد الظهر.

التخفيف: في الصباح، تبادل أطراف فريق اتصال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، برئاسة الرئيس المشترك للفريق كيشان كومار سينج، وجهات النظر والمقترحات وسعى الفريق إلى استيضاح بعض الأمور المتعلقة بقسم التخفيف من الورقة غير الرسمية بشأن العناصر (ADP.2014.11.NonPaper).

وعبر مندوب كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن استيائه من جراء عدم الإشارة مطلقاً إلى المساواة والمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والتزامات التخفيف الواقعة على عاتق الدول المتقدمة وأولويات التنمية القطرية والإقليمية المحددة.

وحول الجوانب العالمية طويلة الأجل، اقترح مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إجراء مراجعة منظمة للعناصر المدرجة بالقسم على أساس علمي، حيث أشار مندوب الصين إلى هدفي الوصول إلى 1.5 و 2 درجة مئوية. واقترح مندوب المملكة العربية السعودية استخدام لغة متفق عليها، على سبيل المثال من كانكون، وإدراج إشارات إلى التنمية المستدامة ونقاط ضعف البلدان النامية، ضمن أمور أخرى. ودعا مندوب الصين إلى الإشارة إلى العلاقات بين الجوانب الجماعية للتخفيف والتكيف وسبل التنفيذ.

وفيما يتعلق بمساهمات والتزامات التخفيف، ذكر مندوب المملكة العربية السعودية ضرورة أن يتضمن عنوان القسم الفرعي عبارة "إجراءات". واقترح مندوب الصين هيكله القسم الفرعي لتمييز إجراء التخفيف المعزز حسب الدول النامية والدول المتقدمة. وأيد مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومندوبون آخرون مبدأ "عدم التراجع".

وأشار مندوب النرويج إلى ضرورة أن يكون عنصر المحاسبة والتعاقب الدوري جزءاً من قسم التخفيف. وناقش الأطراف أيضاً عدة أمور من بينها: الإشارة إلى "الاقتصاديات الكبرى" و"البلدان التي تكون في وضع يمكنها من القيام بذلك"، والتمايز متحد المركز، وما إذا كان النص يسعى وراء التوسع في نطاق الالتزامات و/أو المساهمات التي تقدمها البلدان النامية، وأساليب تنفيذ تدابير الاستجابة.

النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزز: في فترة بعد الظهر استمر فريق

الاتصال الخاص بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل

المعزز في تبادل وجهات النظر والاقتراحات حول نص مسودة القرار

(ADP.2014.12.DraftText) وتناقشوا عن مدى إمكانية البدء في

المفاوضات في حالة وجود النص على الشاشة.

وحول استكمال عمل الفريق العامل المخصص، اقترح مندوب الهند إلغاء

عبارة "في أسرع وقت ممكن". واقترح مندوب البرازيل إضافة الإشارة

إلى مسودة القرارات المصاحبة بعد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر

الأطراف. واعترض مندوب كينيا على أي نص حول القرارات المصاحبة

في هذه المرحلة.

اعترض مندوب أستراليا على إلغاء النص المتعلق بتحقيق التكافؤ السياسي

بين التخفيف والتكيف. اقترح مندوب الهند الإشارة إلى "التكافؤ القانوني

الكامل" بدلاً من ذلك. اقترح مندوب البرازيل "التكافؤ بين المخصصات

التشغيلية المتعلقة بالتخفيف والتكيف وسُئل التنفيذ".

وبينما تم التأكيد على أن التكيف والتخفيف يجب أن يحصلا على معاملة

ومصادر متساوية، نادى مندوب إندونيسيا بالفهم المشترك حول "التكافؤ

السياسي". وذكر أن كلمة "التكافؤ" غامضة، واقترح مندوب الولايات

المتحدة الأمريكية "التشديد على أهمية التكيف".

وفيما يتعلق بالنص الخاص بعرض تنفيذ الإجراءات والالتزامات القائمة،

اقترح مندوب أستراليا أن يتم تناول ذلك في نص تمهيدي. اقترح مندوب

البرازيل إضافة الإشارة إلى تعديل الدوحة والهدف السنوي الخاص بـ

100 مليار دولار.

ذكر مندوب النرويج أن الفقرات التي تُشير إلى التكافؤ السياسي بين

التخفيف والتكيف، وتنفيذ الإجراءات والالتزامات القائمة غير ضرورية في

القرار.